

Distr.: General  
6 November 2025  
Arabic  
Original: French



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الحادية والخمسون  
جنيف، 19-30 كانون الثاني/يناير 2026

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5  
و21/16\*

سان تومي وبرينسيبي

\* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



## أولاً - مقدمة

1- تُقدّم جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية (يُشار إليها فيما يلي بالجمهورية) هذا التقرير الوطني عن حقوق الإنسان في إطار الدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وهو وثيقة موحّدة أُعدت متابعةً للتوصيات المقدمة (161) في 21 كانون الثاني/يناير 2021 خلال الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل التي قبلت دولة سان تومي وبرينسيبي 148 توصية منها وأحاطت علماً بـ 13 توصية منها.

2- وتعلقت تلك التوصيات أساساً بالتصديق على الصكوك الدولية، وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، ومسائل حقوق الإنسان، والبيئة وتغير المناخ، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعدالة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد. وعلى الرغم من مواجهة البلد عقبات، أُحرز تقدم هام في تنفيذ بعض تلك التوصيات، لا سيما من حيث حماية حقوق المرأة والطفل والفئات الضعيفة الأخرى. واعتمدت تدابير لمواجهة تغير المناخ، وقُطعت أشواط أولية نحو إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، واتخذت إجراءات لمكافحة العنف الجنساني.

## ثانياً - المنهجية

3- طلبت الحكومة الدعم التقني من الأمم المتحدة لإعداد هذا التقرير واستفادت مما أبداه المستشار الإقليمي المعني بالاستعراض الدوري الشامل من تعاون معها. ونُظمت جلسات عمل شاركت فيها جهات التنسيق التي عينتها مختلف مؤسسات الدولة، وقد دُعيت للانضمام إلى أفرقة العمل المكلفة بتحديد الوزارات المسؤولة عن تنفيذ التوصيات المقدمة. وفي نهاية هذه العملية، شكّل فريق عمل بقيادة مكتب شؤون حقوق الإنسان بوزارة العدل والشؤون البرلمانية وحقوق المرأة. وضم الفريق ممثلين لعدد من الإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

4- وصيغ التقرير خلال معتكف استمر خمسة أيام وأمكن خلاله تجميع المعلومات الهامة ودمجها ومراجعة المحتوى المزمع إيراده في الوثيقة النهائية. وروّجت في هذا الصدد وثائق منها التقارير الحكومية السابقة عن حقوق الإنسان، والدراسات المنجزة بغرض البحث وجمع البيانات، والمعاهدات الدولية والإقليمية، والتشريعات الوطنية الرئيسية.

## ألف - التصديق على الصكوك القانونية الدولية (التوصيات 1-106 إلى 106-21)

5- من الصكوك الستة عشر التي لم تتضمن إليها سان تومي وبرينسيبي بعد والتي أُوصي بالانضمام إليها<sup>(1)</sup>، لم يصدق البلد إلا على صكين وهما: اتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية.

6- والتصديق على هذين الصكين، وإن كان يمثل تقدماً مهماً على صعيد تحقيق التوافق مع المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان، لا يُبرز إلا أن سان تومي وبرينسيبي لا يزال أمامها الكثير لتفعله من حيث الانضمام إلى معاهدات دولية أكثر أهمية في هذا الصدد. ومن شأن اعتماد اتفاقيات تكميلية أخرى أن يعزز الإطار القانوني الوطني ويكفل حماية أشمل وأنجع من انعدام الجنسية وما يتصل بذلك من تمييز.

7- وعلى الصعيد الإقليمي، صدّقت سان تومي وبرينسيبي على الصكوك التالية: اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 بشأن اللاجئين؛ واتفاقية كمبالا لعام 2009 بشأن النازحين داخليا؛

والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق كبار السن في أفريقيا؛ واتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية.

### تعزيز الآليات الوطنية لحقوق الإنسان

8- أقرت الجمهورية وقبلت التوصيات 106-24 و 106-25 و 106-26 و 106-27 التي صدرت خلال الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل والتي تحث على إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

9- وبينما تجري عملية إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة ومعتمدة لحقوق الإنسان، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمكتب الإقليمي لوسط أفريقيا في إطار مشروع صندوق بناء السلام، اعتمدت الحكومة سلسلة من التدابير الهيكلية لتوطيد إطارها المؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان:

- آليات الإبلاغ والتنسيق: أنشئت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان بموجب المرسوم 2020/31. وهي هيكل مخصص تشرف عليه وزارة العدل والشؤون البرلمانية وحقوق المرأة ويرأسه مكتب شؤون حقوق الإنسان، والمهمة المناطة بها هي تنسيق إعداد التقارير الوطنية التي تقدم إلى الآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان ورصد تنفيذ توصياتها. وتعمل هذه اللجنة باعتبارها شريكة للمنظمات الإقليمية، وهي عضو مراقب في شبكة الوسطاء ولجان حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان التابعة لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومعترف بها من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأفريقي.

### 10- المأسسة المواضيعية:

- بموجب المرسوم 2007/18، أنشئ المعهد الوطني لتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين الذي يركز على حقوق المرأة، تحت رعاية وزارة العمل، وهو مسجل على النحو الواجب ومشمول بالميزانية العامة للدولة؛
- تمت مأسسة اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل، وهي لجنة مكرسة لتعزيز وحماية حقوق الطفل.

11- وفي عام 2022، أنشئت وزارة حقوق المرأة وأدمجت في الهيكل التنظيمي للحكومة الثامنة عشرة الذي دُمج في عام 2025 في وزارة العدل بهدف دعم قضايا الأسرة والمرأة والطفل وتعزيز مبدأ المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة.

### باء - المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيات 106-24 إلى 106-27)

12- تُبلغ الحكومة بأن لجنة فنية أنشئت في 30 تموز/يوليه من هذا العام، بموجب المرسوم 64/GM/MJAPDM/2025 الصادر عن وزيرة العدل والشؤون البرلمانية وحقوق المرأة، لتصوغ مشروع قانون إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهذه خطوة حاسمة باتجاه التنفيذ الكامل لمبادئ باريس. وتُوجت هذه العملية بإعداد مشروع قانون لطرحة للنقاش العام ولنشر الوعي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية تحظى بدعم وتعاون الأمم المتحدة (المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا/مفوضية حقوق الإنسان) من خلال صندوق بناء السلام.

13- وتؤكد الجمهورية من جديد التزامها الراسخ بالعمل على مأسسة هذا الهيكل الأساسي من أجل تزويد البلد بآلية مستقلة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

### جيم- حقوق الإنسان والبيئة وتغير المناخ (التوصيات 106-29 إلى 106-39)

14- في هذا السياق، تتشرف دولة ساو تومي وبرينسيبي بأن تعلن أنها أصبحت رسمياً أول دولة في العالم تُصنف اليونسكو كامل أراضيها على أنها محمية من محميات المحيط الحيوي العالمية. وتقرّر منح هذا التصنيف خلال الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الدولي لتنسيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي حيث تسلّم وزير شؤون البيئة والشباب والسياحة المستدامة شهادة الاعتراف رسمياً في 27 أيلول/سبتمبر 2025. ولا يمثل هذا الإنجاز الهام اعترافاً دولياً بالتزام ساو تومي وبرينسيبي بالحفاظ على البيئة فحسب، بل ينطوي أيضاً على فرصة لتعزيز التعاون الدولي وتوعية المواطنين بضرورة الاعتناء بأرضنا وبحرنا.

15- وتجدر الإشارة إلى أن جزيرة برينسيبي سبق ومُنحت هذا التصنيف في عام 2012.

16- واعتمدت حكومة سان تومي وبرينسيبي تدابير متعددة تتعلق بالحوكمة المناخية والتمويل المستدام، ومنها ما يلي:

- النظام الوطني للرصد والإبلاغ والتحقق: أنشئ هذا النظام لضمان الشفافية في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ؛
- إعداد الجولة الثالثة من المساهمات المحددة وطنياً: تشمل هذه الجولة تدابير التكيف المتكاملة الممولة بموجب الإطار التمويلي الوطني المتكامل للإفراج عن الأموال في إطار التمويل المستدام للعمل المناخي، لا سيما لفائدة الفئات الضعيفة؛
- خطة تمويل التنوع البيولوجي: وُضعت هذه الخطة لتعزيز القدرات المؤسسية للبلاد؛
- الصندوق الاستثماري للحفاظ: هذا الصندوق آلية تنفيذية تيسر مقايضة الديون بتدابير تحمي الطبيعة، والوصول إلى أسواق الكربون. ووقّع البلد اتفاقية مع البرتغال في عام 2023 لمبادلة الديون بإجراءات مناخية؛
- الانضمام إلى الصندوق الأزرق لحوض الكونغو في عام 2024؛
- العمل جارٍ على وضع خطة وطنية للتكيف مع تغير المناخ، وقد اجتمعت اللجنة التوجيهية المعنية في شهر حزيران/يونيه الماضي.

17- وأنشأ معهد الشباب ومديرية شؤون البيئة وتغير المناخ لجان العمل المناخي بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف.

18- واعتمد عدد من التدابير للحفاظ على التنوع البيولوجي وإدارة الغابات:

- مشروع ليكيلا تيلانون: تعزيز الإنتاج المستدام للفحم النباتي وسبل العيش البديلة في مناطق الغابات؛
- الخطة الوطنية لإصلاح الغابات والمناظر الطبيعية: تتماشى هذه الخطة مع الأهداف الدولية لإصلاح النظم الإيكولوجية وإعادة التشجير؛
- إقامة مناشر متنقلة: تُدرّ هذه المناشر دخلاً بديلاً وتخفّف من ضغط إزالة الغابات؛

- النظام الوطني لرصد الغابات: يعمل هذا النظام بالطاقة الشمسية والهدف منه هو تحسين الرقابة على التنوع البيولوجي وحمايته؛
  - إدارة منتزه أوبو الإقليمي: تساهم هذه الإدارة في تحديد المناطق التي يكتسي حفظها قيمة عالية.
- 19- وأُخذت التدابير التالية في مجال الطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء:
- إقامة ألواح الطاقة الشمسية في جميع المناطق: المدارس والمراكز الصحية والمؤسسات العامة ومستشفى برينسيبي؛
  - مشروع بناء القدرة على الصمود في وجه الفيضانات في المناطق الحضرية: مشروع قيد الإعداد يُموّله مرفق البيئة العالمية.
- 20- ولتعزيز الحوكمة العادلة للموارد والنهج القائمة على الحقوق في إدارة النظم الإيكولوجية الساحلية، وضعت الحكومة ما يلي: خطة إدارة مصائد الأسماك، والخطة الاستراتيجية الوطنية لصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، واستراتيجية الاقتصاد الأزرق، ووضع لكل منها إطار للاستثمار وإطار للعمل.
- 21- وأُخذت في الاعتبار في خطة عمل مشروع الاستثمار في بناء قدرة المناطق الساحلية على الصمود والسياحة المستدامة عوامل الخطر المتنوعة التي تؤثر في المجتمعات المحلية، مثل ارتفاع منسوب مياه البحر، وهطول الأمطار الغزيرة، والفيضانات البحرية والنهرية، والانهيالات الأرضية، وانجراف السواحل، وسلامة صغار الصيادين.
- 22- وفيما يلي أنشطة أُنجزت وأخرى لا تزال مستمرة:
- إنشاء مناطق توسعية آمنة في ستة مجتمعات محلية ساحلية، مع إقامة بنية تحتية حضرية تتماشى مع المعايير الدولية (الطرق وشبكات الصرف الصحي وإمدادات المياه والكهرباء)؛
  - بناء 60 وحدة سكنية لذوي الدخل المنخفض ولا تزال 90 وحدة أخرى قيد البناء لترحل إليها طوعاً 150 أسرة معرضة لمخاطر مناخية؛
  - بناء أربع مدارس، ويُعتمزم بناء مدرسة خامسة لتفادي ذهاب الأطفال إلى مدارس موجودة في مناطق خطرة؛
  - تدريب 2 000 صياد من صغار الصيادين وتوزيع معدات السلامة البحرية (سترات النجاة، وغُدد الإسعاف الأولي، وأجهزة تحديد المواقع، وما إلى ذلك)؛
  - يُعتمزم بناء مراكز رياضية في مناطق آمنة للأطفال والشباب؛
  - تعزيز القدرات التقنية والمادية للمعهد الوطني للأرصدة الجوية لتحسين التنبؤ بالطقس وإعلام الجمهور؛
  - إنشاء 31 لجنة لإدارة المخاطر في المجتمعات المحلية الساحلية (60 في المائة رجال و40 في المائة نساء) لمواجهة الكوارث الطبيعية.

## دال - مكافحة التمييز (التوصية 106-40)

23- دأبت سان تومي وبرينسيبي، بصفتها دولة ديمقراطية يحكمها القانون، على اعتماد تدابير<sup>(2)</sup> تمنع التمييز الاجتماعي على نحو ما تنص عليه المادة 15 من الدستور:

"1- جميع المواطنين متساوون أمام القانون، ويتمتعون بنفس الحقوق ويخضعون لنفس الواجبات، دون تمييز على أساس الأصل الاجتماعي أو العرق أو الجنس أو التوجه السياسي أو المعتقد الديني أو القناعات الفلسفية. 2- تتساوى المرأة مع الرجل في الحقوق والواجبات ولها الحق في المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية."

24- ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة مكرس في المادة 15 من دستور الجمهورية، وفي الإطار الأسري:

"يتساوى الزوجان في الحقوق والواجبات من حيث الأهلية المدنية والسياسية وإعالة الأطفال وتربيتهم"، وفقا للمادة 26 (3).

25- واعتمدت في إطار الإصلاحات التشريعية نصوص جديدة تتضمن أحكاما قانونية تحظر التمييز ضد المرأة، ومنها ما يلي:

- القانون رقم 2021/11 - قانون الأحزاب السياسية الصادر في 11 شباط/فبراير 2021 الذي يحل محل القانون رقم 90/08. وتنص المادة 28 من هذا القانون على مبدأ التوازن بين الجنسين بهدف استدرار عدم وجود تشريع محدد بشأن التكافؤ بين الجنسين حتى حينه<sup>(3)</sup>؛
- القانون رقم 2022/11 - يعزز هذا القانون بشأن التكافؤ، الذي وافق عليه البرلمان بالإجماع وأصدره رئيس الجمهورية في 15 أيلول/سبتمبر 2022، المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية والعامّة، وينشئ آليات لضمان التمثيل المتوازن للنساء والرجال في هيئات صنع القرار وفي مؤسسات الدولة الأخرى.

26- وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الدولة تدابير تهدف إلى القضاء على الممارسات التمييزية ضد المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما من يعانون من أمراض عقلية أو ينتمون إلى فئات محرومة اقتصادياً ولا توفر لهم البيئة الأسرية الرعاية الكافية. ومن الأمثلة على تلك الممارسات اعتداء أفراد الأسرة أو الحيران أو المجتمع بشكل عام على المسنين جسدياً ولفظياً بشكل نجمت عنه حالات وفاة تعتبر همجية، مثل حالة فيلومينا توريس التي عُدبت وقُتلت وعُثر على جثتها مربوطة إلى عمود، وكل ذلك بسبب وصمة ممارسة السحر.

### المساواة أمام القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء

27- تنص المادة 15 من دستور الجمهورية على كفالة المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون، حيث يأتي فيها ما يلي:

"جميع المواطنين متساوون أمام القانون ويتمتعون بالحقوق نفسها ويخضعون للواجبات نفسها دون تمييز على أساس الجنس." ومن ثم، للمرأة الحق في المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- 28- ولزيادة إيضاح هذه المساواة، أُدرجت عدة أحكام في قانون الأسرة والقانون المدني وقانون الإجراءات المدنية وقانون العمل وقانون التسجيل وكتابة العدل وغيرها من قوانين الجمهورية، وهو ما أوجد إطاراً شاملاً يدعم التنفيذ الفعال لتلك المبادئ. وتتمتع المرأة بحكم الأمر الواقع بصلاحيات قانونية تضمن القضاء على أي تمييز قد يعيق مشاركتها في الحياة المدنية، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي: إبرام العقود، وإدارة الممتلكات، وحرية التنقل، واختيار مكان الإقامة والسكن، والحق في الملكية الخاصة، وما إلى ذلك.
- 29- ووفقاً للمادة 20 من الدستور، يحق لجميع المواطنين رفع دعاوى إلى المحاكم في حالة تعرضهم لأفعال تنتهك حقوقهم المعترف بها في الدستور والقانون، ولا يمكن حرمانهم من إمكانية اللجوء إلى القضاء على أساس عدم كفاية الموارد المالية.

## هاء - العدل وسيادة القانون ومكافحة الفساد

### الإصلاح القانوني والمؤسسي (التوصية 106-47)

- 30- من المهم تسليط الضوء على بعض حالات التطور الهام في البنية التحتية للقطاع القضائي وموارده المادية. فقد أُقيمت دار العدل في منطقة كاوي وهي الآن قيد التشغيل، ويمثل ذلك تقدماً كبيراً في أعمال اللامركزية وإتاحة لجوء السكان المحليين إلى القضاء.
- 31- وتُنفذ إصلاحات قانونية ومؤسسية أخرى منها ما يلي:
- إنجاز أشغال تأهيل لبعض مرافق السجون في جزيرة ساو تومي في الفترة بين عامي 2021 و2022 لتحسين ظروف الاحتجاز والأمن وحفظ كرامة السجناء وفقاً للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان؛
  - تجديد إحدى الغرف في المستشفى المركزي في عام 2022 وافتتاحها في عام 2023 لاستيعاب إجراء الفحوصات الطبية لضحايا العنف العائلي والاعتداء الجنسي على القاصرين بما يضمن توفير مكان عملي مناسب مكرس للمعالجة المتخصصة لهذه الحالات؛
  - اقتناء سيارة من أجل مكتب الادعاء العام في إقليم برينسيبي المتمتع بالحكم الذاتي، ويعزز ذلك قدرة المكتب على التنقل ويزيد من كفاءته في أداء مهامه؛
  - اقتناء سيارة من أجل مكتب الإصلاح بوزارة العدل والشؤون البرلمانية وحقوق المرأة لدعم تنفيذ الإصلاحات المؤسسية الجارية؛
  - شراء قطع أثاث ومعدات لتكنولوجيا المعلومات لتعزيز القدرات التشغيلية للمحاكم والشرطة القضائية ومكتب الادعاء العام وقاعات المحاكم، ويساهم ذلك في تحديث النظام القضائي وحسن سير عمله؛
  - إنشاء دوائر خدمات عامة متكاملة في مي-زوتشي ولوباتا مع استهداف توسيعها لتشمل مقاطعات أخرى وإقليم برينسيبي المتمتع بالحكم الذاتي، ودمج خدمات الإدارة العامة والتسجيل وكتابة العدل فيها لزيادة تقرب الخدمات من السكان.

### تحسين عمل النظام القضائي ونظام السجون (التوصية 106-52)

- 32- أعربت الحكومة، عبر وزارة العدل والشؤون البرلمانية وحقوق المرأة، عن التزامها بإصلاح قطاع السجون من خلال تحسين الظروف المادية وتعديل التشريعات المتعلقة ببدايل الحبس وتعزيز دور

المؤسسات الرقابية. لكن إحراز التقدم لا يزال متدرجاً ويعتمد إلى حد كبير على التعاون الدولي وحشد الموارد المالية والتقنية اللازمة.

33- وتعكس ظروف الاحتجاز في سان تومي وبرينسيبي التحديات التي يواجهها النظام القضائي ونظام السجون بسبب نقص الموارد المادية والمالية، مما يحول دون استيفاء الدولة الكامل للمتطلبات القانونية.

34- وتواجه دوائر السجون وإعادة التأهيل الاجتماعي مشاكل متعددة: عدم توفر البنية التحتية المناسبة، والاحتفاظ، وارتفاع معدل المحتجزين من حيث العدد ومدة الحبس الاحتياطي، وبطء الإجراءات، ونقص الموظفين المؤهلين، ونقص الأماكن المتاحة لإنجاز أنشطة إعادة التأهيل الاجتماعي.

35- والظروف المادية في الزنانات غير ملائمة: نقص التهوية والإضاءة والنظافة؛ وتوفر الطعام الأساسي فحسب وعدم كفايته أحياناً؛ واستمرار النقص في إتاحة الرعاية الصحية.

36- وفيما يتعلق بالحقوق الأساسية، بُذلت جهود للسماح بزيارات العائلات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة المعنية بحقوق الإنسان. لكن لا تزال هناك صعوبات في إتاحة الحصول على المساعدة القانونية بشكل منتظم، لا سيما بالنسبة للسجناء المحرومين اقتصادياً، حيث لا توجد خطوط هاتفية مخصصة في السجون تسمح لهم بالتواصل المتكرر مع محاميهم أو عائلاتهم.

37- ولا تزال فرص إعادة الإدماج الاجتماعي محدودة. فندرة برامج التعليم والتدريب المهني والدعم النفسي المنظمة تجعل من الصعب إعداد السجناء للحياة خارج السجن. لكن هناك مبادرات مؤقتة تُقدم أنشطة تربوية وتوعوية بالشراكة مع منظمات غير حكومية؛ ففي السنوات الست الماضية، أصبحت الدورات تقدم دورات لمحو الأمية مُطبَّقة في الوقت نفسه نظام التعليم الوطني بنفس المنهج الدراسي، أي من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر، ودورات أخرى في الحرف اليدوية وإعادة التدوير والبستنة على سبيل المثال، بمشاركة أكثر من 200 سجين.

38- وبايجاز، تشير ظروف الاحتجاز في سان تومي وبرينسيبي إلى وجود نقاط ضعف كبيرة، ولكنها تشير أيضاً على تزايد الوعي بالحاجة إلى إصلاحات هيكلية لضمان حفظ كرامة السجناء والامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

#### كفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان (التوصية 106-54)

39- تجري تدريجياً كفالة الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين بما يمكنهم من المشاركة الفعلية في ممارسة السلطة السياسية من خلال إجراء عمليات اقتراع عام مباشر وسري على قدم المساواة بين الناخبين وفقاً للدستور بطريقة منتظمة وسلمية. ولا توجد ممارسة ممنهجة لمنع المواطنين من التمتع بالحريات والحقوق الأساسية التي يمنحها لهم القانون، وهذا أمر معترف به وطنياً ودولياً.

40- وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه البلد، تسببت واقعة 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022<sup>(4)</sup>، التي أسفرت عن مقتل أربعة مدنيين بشكل مأساوي وغير إنساني، في الإضرار إلى حد كبير بالمسيرة التاريخية لديمقراطيتنا.

41- وقد سعت الحكومة إلى التعاون إقليمياً ودولياً<sup>(5)</sup> في هذا الصدد، وهو ما يدل على التزامها بالشفافية وسيادة القانون. وقام وفد من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بزيارة البلد لرصد الحالة وتقديم الدعم. وطلب أيضاً من الشرطة القضائية البرتغالية تقديم المساعدة التقنية بإتاحة فريق من المفتشين وقد لُبي هذا الطلب أثناء التحقيقات، ويؤكد طلب هذه المساعدة العزم على ضمان مصداقية

الإجراءات. وحثت السلطات المعنية، مثل الشرطة القضائية ومكتب الادعاء العام والمحاكم الوطنية، على فتح تحقيق فورا لتحديد الوقائع والمسؤوليات الجنائية وفقا للإجراءات السارية.

42- وسارع مكتب الادعاء العام إلى فتح تحقيق جنائي في الجريمتين من أجل تحديد الوقائع والمسؤوليات. وأسفر هذا التحقيق عن توجيه الاتهامات رسميا إلى المدني الناجي وعدة أفراد عسكريين متورطين في هذه الواقعة وأطراف أخرى، وهذا دليل على عزم الدولة على إقامة العدل.

43- ولا تزال الإجراءات القانونية جارية. فبعد أن أعلنت المحكمة المدنية أنها لا تتمتع باختصاص محاكمة الجنود، أحالت القضية إلى المحكمة العسكرية. ورفضت المحاكم العليا طعنَ رئيس الوزراء في هذا القرار، حيث أكدت اختصاص المحكمة العسكرية. وحُكم على المدني المتورط في هذه الواقعة بالسجن لمدة 15 عاما، وهو حكمٌ تم تأييده في مرحلة الاستئناف.

44- ومن الإجراءات التي اتخذها مكتب شؤون حقوق الإنسان بوزارة العدل تقديمُ شكوى إلى مكتب الادعاء العام بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مطالباً فيها بإجراء تحقيق عاجل لضمان إنصاف الضحايا ومعاقبة الجناة. وقام هذا المكتب بزيارة الأفراد العسكريين المحتجزين في السجن العسكري، والمدني المتورط الذي احتُجز في الحبس الاحتياطي ثم سُجن لقضاء عقوبته بعد جلسات المحكمة، للتأكد من الالتزام بشروط الاحتجاز والإجراءات القانونية الواجبة.

45- وتؤكد الدولة من جديد التزامها الراسخ بضمان أن تؤدي هذه العملية إلى المحاسبة الكاملة للجناة وجبر ضرر الضحايا بما يخدم توطيد المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون في البلد.

#### الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد (التوصيات 106-50 و 106-55 و 106-57)

46- تظل دولة سان تومي وبرينسيبي ملتزمةً بالحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد اللتين تشكلان ركيزتين أساسيتين لسيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان. وتجنّد هذا الالتزام في التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 28 أيار/مايو 2019 وفي عمليات إصلاح النظام القضائي، بما في ذلك إنشاء الشرطة القضائية لتعزيز التحقيق الجنائي.

47- وفي إطار إقامة العدل، اتُخذت تدابير لضمان استقلالية المؤسسات وفعاليتها، مثل الفصل المادي بين المحكمة العليا والهيئات القضائية وتعزيز قدرة المدعي العام للجمهورية على العمل.

#### التحديات المواجهة في التطبيق واحتياجات التعزيز المؤسسي

48- على الرغم من التقدم المحرز على الصعيدين القانوني والمؤسسي، لا تزال تواجه تحديات كبيرة في التطبيق الكامل للحوكمة الرشيدة على نحو ما أُشير إليه في العديد من التوصيات المقدمة في إطار الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. وتكمن العقبة الرئيسية في عدم كفاية الموارد البشرية والتقنية والمالية المخصصة لهيئات الرقابة والرصد، فذلك يضعف القدرة على إنجاز التحقيقات بسرعة والقيام بعمليات تدقيق منهجي وإنفاذ قوانين مكافحة الفساد بصرامة، مما يؤثر على الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة.

49- وعدم وجود إطار قانوني شامل لكفالة الشفافية وحماية الجهات الفاعلة الرئيسية يحدُ من المشاركة الناجعة للمجتمع المدني، ومن الملح من ثم تعزيز عمل الدولة على هذه المجالات.

50- واستجابةً للتوصيات الدولية واعترافاً بأوجه القصور، تعطي دولة سان تومي وبرينسيبي الأولوية للتدابير التشريعية والمؤسسية التالية:

- زيادة ميزانية الهيئات الرقابية، ولا سيما ديوان المحاسبة، وتعزيز استقلالها المالي وقدراتها التقنية حتى يتسنى لها أن ترصد إدارة الموارد العامة بصرامة وفعالية أكبر؛
- تنفيذ خطة لتعزيز القدرات التقنية للشرطة القضائية ومكتب الادعاء العام، مع تقديم تدريب متخصص في التحقيق في جرائم أصحاب الياقات البيضاء؛
- إعداد تشريع أساسي لتعزيز الإطار القانوني لمنع الفساد ومكافحته؛
- مشروع قانون الوصول إلى المعلومات العامة: الهدف من اعتماده بسرعة هو إرساء الحق الأساسي في الاطلاع على وثائق الدولة وبياناتها لتتعزيز الشفافية والرقابة العامة؛
- مشروع قانون حماية المبلغين عن المخالفات: إنشاء آلية قانونية تضمن الأمن والحماية من الأعمال الانتقامية لتشجيع مشاركة المواطنين في مكافحة الفساد؛
- مشروع تقنين امتلاك الأصول: إعداد إطار قانوني للإفصاح عن أصول و ثروات أصحاب المناصب السياسية وكبار موظفي الخدمة المدنية ومتابعتها والتحقق منها بشفافية.

51- وتدل هذه الإجراءات، التي لا يزال بعضها قيد الإعداد بمساهمة المجتمع المدني، على التزام الدولة بالانتقال من مرحلة العمل الشارح إلى التنفيذ الفعال لنظام أسسه الحوكمة الرشيدة والشفافية.

#### إقامة العدل والمحاكمة العادلة

- 52- إقامة العدل ومبدأ المحاكمة العادلة ركيزتان أساسيتان لسيادة القانون في سان تومي وبرينسيبي يرتكزان على أسس قانونية ومؤسسية متينة. فالدستور يكفل الحقوق الأساسية، مثل إتاحة اللجوء إلى القضاء، ومراعاة الأصول القانونية، واستقلالية المحاكم، ونزاهة القضاة. وتقوم وزارة العدل والشؤون البرلمانية وحقوق المرأة بدور محوري في تحديد وتنفيذ السياسات العامة في هذا الشأن، حيث تشرف على مؤسسات مثل الشرطة القضائية ودوائر السجون وإعادة التأهيل الاجتماعي ودوائر التسجيل وكتابة العدل.
- 53- ونفذت الدولة خططا استراتيجية لإصلاح قطاع العدالة ركز فيها على التعزيز المؤسسي والتحديث الإداري وتدريب المهنيين في هذا القطاع والاستعانة بالتكنولوجيا لتحسين كفاءة النظام القضائي.
- 54- وبذلت جهود على صعيد التعاون الدولي والإقليمي، بما في ذلك إبرام بروتوكولات مع دول مثل كابو فيردي، لتبادل الممارسات الجيدة وتعزيز المؤسسات وتشجيع الابتكار التكنولوجي في قطاع العدالة.
- 55- ورغم هذا التقدم المحرز على الصعيد المؤسسي، لا تزال هناك تحديات مطروحة في الممارسة تُضر بإعمال الحق في المحاكمة العادلة:

- محدودية إمكانية اللجوء إلى القضاء في المناطق النائية بسبب البُعد عن المحاكم وتكاليف السفر والافتقار إلى البنية التحتية الملائمة؛
- نقص الموارد البشرية والمادية، مع وجود نقص في القضاة والمدعين العامين والمحامين العامين والمعدات الأساسية في بعض المناطق؛
- بطء الإجراءات، مما يؤدي إلى حالات تأخر كبير ويضر بإعمال الحق في المحاكمة في غضون فترة زمنية معقولة؛
- قلة ثقة الجمهور بسبب انطباعات غياب الحياد أو الاستقلالية في بعض القرارات القضائية.

56- وبغض النظر عن هذه التحديات، هناك عدد من المبادرات والإصلاحات الحكومية التي تستحق تسليط الضوء عليها: مشروع تحديث النظام القضائي، بما في ذلك إعمال اللامركزية (إنشاء أو تعزيز المحاكم في المقاطعات أو الجزر النائية)، وتجديد مباني المحاكم، وتطبيق تدابير لتقريب نظام العدالة من المجتمعات المحلية:

- اللامركزية القضائية: بذلت الحكومة جهوداً لزيادة وجود محاكم ابتدائية خارج العاصمة مزودة بموارد بشرية دائمة لتقليل حاجة المواطنين إلى السفر للجوء إلى القضاء؛
- المشورة القانونية المجانية ("تقريب القضاء"): إتاحة المشورة القانونية بالمجان في المجتمعات المحلية النائية لتعريف المواطنين بحقوقهم وتسهيل اللجوء الفعال إلى القضاء؛
- إعادة تأهيل البنى التحتية: إعادة تأهيل المحكمة الابتدائية في إقليم برينسيبي المتمتع بالحكم الذاتي؛
- التدريب وتنمية القدرات: تحسين مهارات العاملين في قطاع القضاء، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون والمحامون والكتبة، في مجالات الأخلاقيات وآداب المهنة والتكنولوجيات الجديدة وإدارة الإجراءات وحقوق الإنسان؛
- الإصلاحات التشريعية: تحديث الإطار القانوني لضمان امتثال القوانين الإجرائية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإلغاء أي قوانين أو ممارسات لا تتوافق مع الحق في المحاكمة العادلة.

57- وتعتقد الحكومة أن من الضروري ضمان الحق في محاكمة عادلة تتولاها مؤسسات قضائية مستقلة عن السلطة السياسية ولا تخضع لتدخلات غير مبررة وحيث يتصرف القضاة والمدعون العامون وغيرهم من الجهات القضائية بنزاهة وأخلاق وشفافية، بما يضمن المساواة في المعاملة بين الادعاء والدفاع، والحق في الدفاع، والحق في الاستماع إلى الأقوال، وافتراض البراءة، والمحاكمة في غضون فترة زمنية معقولة.

#### خطط العمل الوطنية والميزانية والموارد (لتطبيق حقوق الإنسان)

58- تُولي سان تومي وبرينسيبي اهتماماً متزايداً لحقوق الإنسان، وهو ما يتطلب التزاماً أقوى باعتماد تدابير قطاعية محددة تتماشى مع الالتزامات الدولية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل. ولذلك، من الضروري وضع استراتيجيات تنفيذية تضمن إعمال الحقوق الأساسية، مثل إمكانية اللجوء إلى القضاء والحصول على التعليم وخدمات الصحة والمساواة بين الجنسين وحماية الفئات الضعيفة، بما فيها الأطفال والنساء والأشخاص من ذوي الإعاقة.

59- لكن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهه هو توفر الموارد المالية والبشرية. وتواجه الدولة قيوداً على الميزانية تحدّ من إمكانية التنفيذ الكامل للسياسات والبرامج المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث لم يتغير ما يُرصد لمكتب شؤون حقوق الإنسان في الميزانية على مدى السنوات الأربع الماضية. وعلى الرغم من ذلك، سعت الحكومة إلى إقامة شراكات مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني وشركاء التنمية لحشد التمويل وتلقي المساعدة التقنية وتعزيز المؤسسات.

## التعاون مع آليات حقوق الإنسان وطلب المساعدة التقنية

- 60- استقادت سان تومي وبرينسيبي من دعم الشركاء الدوليين والإقليميين في سياق تعاونها مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، ولا سيما في إعداد وتقديم تقاريرها الدورية الإلزامية.
- 61- وقام البلد، بفضل الدعم التقني والمالي الذي تلقاه من شركائه، بإعداد وتقديم التقارير التالية في الفترة بين عامي 2021 و2023:

- تعكف سان تومي وبرينسيبي حالياً على إعداد تقريرها الوطني الرابع عن حالة حقوق الإنسان، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال صندوق التبرعات للمشاركة في الدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل؛
- وبفضل هذه المساعدة، سيتمكن البلد أيضاً من ضمان مشاركة ممثل رسمي في أعمال الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل المقرر أن يجتمع في كانون الثاني/يناير 2026، وهو ما سكفل التمثيل الفعال والحوار البناء مع الدول الأعضاء الأخرى وآليات الأمم المتحدة؛
- التقرير الوطني الثالث في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل؛
- التقرير الدوري السابع بشأن اتفاقية حقوق الطفل؛
- التقرير الدوري الخامس بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- التقرير بشأن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

62- وفي عام 2023، استقبل البلد أعضاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الذين أتوا إليه في زيارة رسمية في إطار حلقة عمل بشأن التصديق على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وأتاحت هذه الزيارة الفرصة لتعزيز الحوار الوطني بشأن التصديق على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وكانت تلك الزيارة فرصة أيضاً للإعراب عن رسائل رئيسية تؤيد الانضمام إلى النظام الأفريقي لحماية حقوق الإنسان، والالتزام السياسي المطلوب لتحقيق ذلك، والدور المحوري للجهات الفاعلة الوطنية في هذه العملية.

## إعداد التقارير الأولية والدورية في إطار الاتحاد الأفريقي

- 63- يجري إعداد الوثائق التالية بدعم من مركز حقوق الإنسان في جامعة برينوريا:
- التقرير الأولي والموحد عن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي بدأ إعداده في آب/أغسطس؛
  - التقرير الأولي والموحد عن بروتوكول مابوتو بشأن حقوق المرأة في أفريقيا الذي بدأ إعداده في آب/أغسطس.

## واو- حرية التعبير والوصول إلى المعلومات (التوصيات 106-58 إلى 106-60)

- 64- تؤكد الجمهورية من جديد التزامها غير المشروط بحرية الرأي والتعبير والصحافة التي هي حقوق أساسية ينص عليها الدستور. وقد نفذت الحكومة إصلاحات هيكلية كبيرة لتعزيز مهنة الصحافة:

- وضع الصحفي المحترف: اعتماد النظام الأساسي الجديد ومدونة آداب المهنة، وهما يرسيان معايير الاستقلالية التحريرية والتميز المهني بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية؛
- لجنة منح بطاقة ممارسة مهنة الصحافة: إنشاء وتفعيل هيئة مستقلة لاعتماد الصحفيين ورصد امتثالهم لآداب المهنة بما يضمن الاستقلالية المهنية للقطاع ومصادقته.
- 65- وقد عززت هذه التدابير الأساس المؤسسي للممارسة الكاملة للصحافة الحرة والمسؤولة التي هي إحدى الركائز الأساسية للجمهورية.
- 66- واستجابةً لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل الثالث، حددت الدولة أولويتين استراتيجيتين لاستكمال إطارها التنظيمي:
  - الشفافية الإدارية: يشكل عدم وجود تشريعات محددة بشأن الوصول إلى المعلومات العامة قصوراً جسيماً في تحقيق الشفافية الحكومية الكاملة والمشاركة المستتيرة للمواطنين؛
  - الامتثال من الناحية الجزائية: يستدعي استمرار جرائم من الشرف في قانون العقوبات تعديل التشريعات الوطنية لتتماشى مع المعايير الدولية لحماية حرية التعبير.
- 67- وقد تعهدت الحكومة بالتزامات محددة للتغلب على هذه التحديات:
  - قانون الوصول إلى المعلومات العامة: تجري حالياً صياغة هذا القانون بمشاركة الشركاء الدوليين والمجتمع المدني وفقاً للتوصية 31 لكفالة الحق الأساسي في الوصول إلى معلومات الإدارة العامة؛
  - إصلاح قانون العقوبات: إعداد تعديلات تشريعية لإلغاء تجريم التشهير والقذف والسب، ونقل هذه القضايا إلى القضاء المدني وفقاً للتوصية 30 لمواءمة التشريعات الوطنية مع أفضل الممارسات الدولية في مجال حماية حرية الصحافة.
- 68- وتعزز هذه المبادرات التشريعية البيئة الديمقراطية في سان تومي وبرينسيبي وتضمن الممارسة الآمنة لحرية التعبير والوصول إلى المعلومات العامة دون قيود.

### زاي - مكافحة الاتجار بالبشر (التوصيات 106-61 إلى 106-67)

- 69- شهدت ساو تومي وبرينسيبي تاريخاً من العبودية والسخرة في مزارع الكاكاو والبن. وبعد الإلغاء الرسمي للعبودية، استمرت ممارسات العمل الاستغلالية المعروفة باسم "serviçais" التي أعادت إحياء ظروف العنف الشديد والخضوع وإن اختلفت عن العبودية من الناحية القانونية، على نحو ما ذكرت المؤرخة ناتاليا أومبيلينا في كتابها المعنون "السخرة في أرخبيل ساو تومي وبرينسيبي" حيث كشفت عن المحافظة في مرحلة ما بعد العبودية على هياكل الهيمنة والاستغلال.
- 70- والبلد ليس وجهة رئيسية للاتجار الدولي بالبشر وليس منشأ رئيسياً له، لكن حالة الهشاشة المؤسسية والفقر وعدم إمكانية اللجوء إلى العدالة تتسبب في إيجاد بيئة مؤاتية للاستغلال، لا سيما عمل الأطفال والاستغلال في المناطق الريفية والسياقات المنزلية التي غالباً ما تكون غير مرئية. وعدم وجود آليات فعالة للإبلاغ والحماية، لا سيما في إقليم برينسيبي المتمتع بالحكم الذاتي حيث لا يوجد سوى قاضٍ

مقيم واحد وحيث تُتجز بعض الإجراءات عبر واتساب، وسوء الخدمات العامة (نقص سيارات الإسعاف ومياه الشرب ووسائل النقل) يفاقم ضعف السكان.

71- وقد تشمل أشكال الرق الحديثة في ساو تومي وبرينسيبي ما يلي: السخرة المنزلية غير المدفوعة الأجر، لا سيما في إطار أسر يختلف وضعها الاجتماعي من واحدة لأخرى؛ والزواج القسري أو المبكر في مجتمعات تغلب فيها الأعراف التقليدية على القانون؛ والسخرة في المزارع ومواقع البناء حيث يكون العمل دون عقود رسمية أو حماية قانونية.

72- وعلى الرغم من الالتزامات الدولية، مثل الالتزامات المنبثقة عن الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لا يزال التطبيق الفعلي للقوانين محدوداً. ويرجع ذلك إلى ما يواجهه من تحديات مؤسسية وقانونية، مثل نقص الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق في القضايا والبتّ فيها، والفساد والإفلات من العقاب اللذين يضعفان الثقة في نظام العدالة، وضعف التنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

73- ولمكافحة الاتجار بالبشر والرق المعاصر، تعتزم سان تومي وبرينسيبي الاستثمار في ما يلي:

- التنقيف والتوعية المجتمعيان، لا سيما في المناطق الريفية والمدارس؛
- تعزيز النظام القضائي بكفالة وجود قضاة ومحامين عامين في جميع المناطق؛
- إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية لتقديم التدريب وتمويل برامج الحماية؛
- إنشاء مراكز لاستقبال الضحايا ومساندتهم وتقديم المساعدة النفسية والقانونية والاجتماعية إليهم.

## حاء - تشغيل الشباب وإدماجهم (التوصيتان 106-68 و 106-69 والتوصية 106-78)

74- دُعمت مبادرات الأعمال الشاملة للجميع من خلال برنامج "رينا" (شبكة حاضنات ومسرعات الأعمال)، بما يكفل حصول الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات ملائمة لاحتياجاتهم وأدوات مالية رقمية، مثل الدفع عبر الهاتف المحمول وتقديم الدعم في الترسيم. وعُززت القدرات أيضاً في المجتمعات المنتجة للفحم النباتي، حيث استفاد من ذلك أكثر من 1 000 مواطن شكّلت النساء نسبة 45 في المائة منهم، مع التركيز على سبل العيش المستدامة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

75- ونفذت حكومة ساو تومي أيضاً مبادرات أخرى بدعم من الشركاء الدوليين والقطاع الخاص:

- يهدف المشروع المسمى "رواد الأعمال الشباب"، وهو مبادرة مشتركة بين وزارة الشباب والرياضة وريادة الأعمال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأسست في نيسان/أبريل 2020، إلى دعم القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل جديدة؛
- بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، دعمت الحكومة، من خلال مشروع *Muala+*، تدريب 200 امرأة في مجال إدارة الأعمال التجارية الصغيرة في تموز/يوليه 2021؛
- في تموز/يوليه 2024، أطلقت الحكومة برنامجاً للتدريب الداخلي المدفوع الأجر لفائدة 350 شاب، ويقدم البرنامج أجراً شهرياً قدره 57 يورو لمدة 6 أشهر. وبفضل هذه

المبادرة، حصل 50 شاباً على وظائف في مؤسسات من القطاعين العام والخاص، وقد انطلقت المرحلة الثانية من البرنامج في تموز/يوليه من هذا العام.

## طاء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التوصيات 106-70 إلى 106-84)

### الصحة

76- تلقت حكومة ساو تومي وبرينسيبي دعماً تقنياً في التصدي لجائحة كوفيد-19. فقد حشدت وزارة الصحة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أخصائيين دوليين في مجال الصحة (اختصاصيو وبائيات، وأطباء باطنيون، وتقنيو مختبرات، وأخصائيون في الرصد والتقييم، وأخصائيو تمييز).

77- واعتمدت تدابير استراتيجية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، بما في ذلك وضع النسخة الخامسة الجديدة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وإعداد وثائق استراتيجية وطنية أخرى، بالتعاون مع شركاء آخرين، مثل الخطة الوطنية للتنمية الصحية لتعزيز النظام الصحي بشكل عام.

78- وقامت الحكومة برقمنة نظم المعلومات الصحية بإطلاق نظام برمجيات المعلومات الصحية الخاصة بالمناطق (DHIS2)، وهو نظام إلكتروني يحل تدريجياً محل النظام الورقي.

79- واتخذت خطوات إيجابية لتحسين البنية التحتية الصحية، ومنها ما يلي:

- بناء مستودع وطني جديد للمنتجات الصحية (الأدوية وأدوات التشخيص واللقاحات وغيرها)؛
- تجديد المركز الوطني للأوبئة؛
- بناء مصنع أكسجين لتزويد المستشفى المركزي بالأكسجين؛
- تحديث المختبرات، بما في ذلك المختبر المرجعي الوطني.

### العمل

80- قامت الحكومة، بدعم من منظمة العمل الدولية، بالمصادقة رسمياً في 14 آذار/مارس 2024 على التشخيص المتعلق بتعزيز العمالة الرسمية في قطاع النقل، وذلك امتثالاً لتوصية منظمة العمل الدولية رقم 204 بشأن الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

81- ويجري حالياً إعداد مشروع جديد متعلق بإيجاد فرص العمل للشباب ليُوَفَّرَ لهم المزيد من هذه الفرص.

82- وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، نفذت الحكومة مشروع الحماية الاجتماعية والتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها بهدف الحد من التفاوتات الاجتماعية التي فاقمتها هذه الأزمة الصحية، لا سيما في صفوف الفئات الضعيفة.

### الثقافة

83- نقحت الحكومة ميثاق السياسة الثقافية في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 لتحل النسخة المنقحة محل نسخة عام 2012. وتتضمن نسخة الميثاق الجديدة تسعة مجالات استراتيجية تشمل: تعزيز القدرات

المؤسسية، وحماية التراث الثقافي وتعزيزه، ونشر الثقافة الوطنية، وتعزيز البحث، وتطوير القطاعات الثقافية والإبداعية، وتعزيز التآزر بين الثقافة والتعليم والسياحة والبيئة.

### الإسكان

84- على الصعيد الوطني، أُحصي في الفترة من 15 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2024 ما عدده 45 500 أسرة معيشية، مع غلبة ملكية المساكن في جميع المقاطعات، حيث يمثل عدد المساكن المملوكة أكثر من نصف عدد المساكن. ويشجع التأجير التقليدي للمساكن أيضاً، لكن فرص التأجير المصحوبة بخيار الشراء لاحقاً لا تزال محدودة جداً.

85- وقد تسارعت وتيرة بناء المساكن في الفترتين 2010-1991 و2010-2020. فما مجموعه 32 162 أسرة معيشية بنّت أو اشترت مساكنها، حيث قامت نسبة 90,2 في المائة منها بذلك مستخدمةً مدخراتها، بينما استعانت 5,1 في المائة من الأسر بقروض مصرفية واستعانت نسبة 0,6 في المائة بقروض متناهية الصغر.

### المياه والصرف الصحي

86- وفقاً للتعداد العام الخامس للسكان والمساكن المنجز في الفترة من 15 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2024، لا يزال الحصول على خدمات الصرف الصحي محدوداً: 4,6 في المائة فقط من الأسر تستخدم شبكة الصرف الصحي العامة، ويتمتع إقليم برينسيبي المتمتع بالحكم الذاتي بأفضل تغطية (11,1 في المائة). وتكاد تنعدم هذه الشبكة في بعض المقاطعات.

87- وبدعم من منظمة الصحة العالمية، حُسّنت البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في العديد من الوحدات الصحية، بما في ذلك بناء/إعادة تأهيل الخزانات ووحدات الاغتسال والمصارف وصهاريج الصرف الصحي. وتشمل المرافق المستفيدة ما يلي:

- مستشفى إقليم برينسيبي المتمتع بالحكم الذاتي؛
- المراكز الصحية في أغوا غراندي، وترينداد، وغوادالوبي، ونيفيس، وأغوا إيزي، وأنغولاريس.

88- وفي قطاع التعليم، أقام مشروع تمكين الفتيات وتوفير التعليم الجيد للجميع خطوطاً أنابيب وخزانات مياه في 15 مدرسة بدعم من البنك الدولي، وهو ما يضمن إمدادات مأمونة منتظمة، خاصة للفتيات.

### الحق في الغذاء

89- تواصل حكومة سان تومي وبرينسيبي كفالة الحق في الغذاء، وذلك بالأخص من خلال البرنامج الوطني للغذاء والصحة في المدارس. ويستفيد من هذا البرنامج المدرسي عشرات الآلاف من الأطفال (يقدم البرنامج حوالي 8 777 340 مليون وجبة سنوياً لحوالي 50 000 طفل)، والهدف منه هو ضمان توفر الغذاء الصحي والتغذية في المدارس وتحسين معدل الاستمرار في الدراسة. وفي هذا الصدد، اعتمد البلد قانوناً جديداً بشأن التغذية في المدارس، وهو القانون رقم 2023/1 الذي ينص على إمكانية تخصيص موارد بديلة معينة للبرنامج الوطني للغذاء والصحة في المدارس. فعلى سبيل المثال، يجب تخصيص 10 في المائة من ميزانية التعليم في الدولة للبرنامج الوطني للغذاء والصحة في المدارس.

## ياء - الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (التوصيات 106-85 إلى 106-94)

90- حققت الدولة تقدماً كبيراً في هذا المجال بمرور السنين. فقد تلقت 30 من مقدمي الخدمات الصحية التدريب، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، لتحسين جودة الخدمات وكفاءتها. وشمل التدريب إدارة حالات المرضى والبروتوكولات السريرية والاستخدام المناسب لمعدات الرعاية الصحية، مع الاستمرار في المتابعة والدعم.

وفيما يلي أشكال التقدم المحرز في مكافحة العنف الجنساني والأعراف الاجتماعية الضارة:

- إضفاء طابع الرسمية على مبادرة "REDE VIDA"؛
- زيادة سبل حصول ضحايا العنف الجنساني على الخدمات الأساسية التي يحتاجونها؛
- تقديم التدريب وإنشاء فضاءات آمنة على المستوى المجتمعي؛
- تحسين العلاقات بين الجنسين في المجتمعات؛
- وصل البرنامج إلى 60 000 مراهق وشاب، وهو ما يتجاوز بكثير الهدف الأولي البالغ 25 000 مراهق وشاب.

تقديم التربية الجنسية الشاملة داخل المدارس وخارجها

91- أحرز تقدم كبير في تقديم التربية الجنسية الشاملة:

تقديم التربية الجنسية الشاملة خارج المدارس:

- تعزيز انخراط الجمعيات الشبابية؛
- إنجاز 62 حملة للتوعية وتوزيع الواقيات الذكرية والترويج للسلوك الآمن؛
- إنتاج 27 من البرامج الإذاعية وحلقات البودكاست والمنشورات على شبكات التواصل الاجتماعي.

تقديم التربية الجنسية الشاملة داخل المدارس:

- إنشاء 75 نادياً للفتيات والفتيان في 15 مدرسة (العام الدراسي 2023-2024)؛
- إقامة 18 معرضاً تربوياً ومهنياً لفائدة 1 201 من التلاميذ؛
- إقامة معرض وطني في مقاطعة أغوا غراندي بمشاركة 471 تلميذاً؛
- تنظيم حلقتي عمل تربويتين ومهنتين لفائدة 140 مشاركاً؛
- نصب 35 آلة لتوزيع الواقيات الذكرية في 15 مدرسة، وتوزيع 3 200 الواقيات الذكرية؛
- تحديد 145 مجتمعاً محلياً لإنشاء نقاط توزيع فيها أو توسيعها؛
- تدريب 36 شخصاً في مجال اللوجستيات المتعلقة بالواقيات الذكرية وإدارة ومتابعة شؤونها.

## كاف - التعليم (التوصيات 106-95 إلى 106-106)

92- اعتمدت وزارة التعليم والثقافة والعلوم تدابير متنوعة<sup>(6)</sup> لتحسين جودة التعليم في سان تومي وبرينسيبي. ومن تلك التدابير تقليص عدد التلاميذ في كل فصل، وإثراء المناهج الدراسية، وتمديد مرحلة التعليم الأساسي لتشمل الصف السادس، وتقديم دورات مهنية في جميع المقاطعات. وهُيئت أيضاً الظروف اللازمة لتغطية التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث وُقِّرت لهم فصول متخصصة وتجهيزات متلائمة مع احتياجاتهم.

93- وأنشأت حكومة سان تومي وبرينسيبي دليلاً رقمياً لوزارة التربية والتعليم يمكن من الوصول إلى المعلومات والتشريعات والتقارير والوثائق الأخرى ذات الصلة بنظام التعليم في البلد.

94- وبدعم من اليونيسف، عززت الحكومة الإجراءات الكفيلة بتوطيد التعليم الشامل للجميع، بما في ذلك إنشاء فصول تجريبية للأطفال ذوي الإعاقة في أربع مدارس، واقتناء معدات متخصصة، مثل أدوات القراءة بطريقة براي والكُرَات الأرضية الناطقة، وتدريب المهنيين، بما في ذلك تدريب أفراد جمعية المكفوفين وضعاف البصر في ساو تومي وبرينسيبي على القراءة بطريقة براي. وتجري حالياً صياغة مشروع قانون إطاري بشأن التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، وتُضفي البلاغات المتلقاة بشأن التعليم إلى اتخاذ إجراءات تُفرض بموجبها عقوبات إدارية أو جنائية.

95- وأنجزت برامج توعوية على التلفزيون الوطني لمكافحة الوصم والعنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وتسلط الضوء على أهمية التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة. ولا تزال مرحلة التعليم الأساسي هي المرحلة التي يدرس فيها أكبر عدد من التلاميذ، خاصة في القطاع العام. ويفضل المبادرات الحكومية ودعم الشركاء، أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة من حيث التحاق الفتيات وأطفال المناطق الريفية والأسر ذات الدخل المنخفض بالتعليم ومن حيث إكمال تعليمهم.

96- واستهدفت مشاريع أخرى تحسين خدمات التعليم العام بسبل منها تدريب المعلمين، واقتناء المعدات، وتعديل الأنظمة، وتوفير المساعدة التقنية، وإعادة تأهيل المدارس. ومن الإجراءات الأخرى المتخذة تنشيط الحدائق المدرسية، وتدريب عاملي المقاصف، وتوزيع العدد المدرسية وُعدّد النظافة الصحية، وتقديم دروس عبر الإذاعة والتلفزيون، والاستثمار في التعليم الرقمي بدعم من الشراكة العالمية من أجل التعليم واليونيسف.

97- وفيما يتعلق بالبنية التحتية التعليمية، قامت الحكومة، بدعم من البنك الدولي من خلال مشروع تمكين الفتيات وتوفير التعليم الجيد للجميع، بإعادة تأهيل 15 مدرسة وبناء فصول دراسية جديدة.

## لام - حقوق المرأة (التوصيات 106-107 إلى 106-127)

### المشاركة السياسية للمرأة (التوصية 106-121)

98- لقد أثبتت حكومة سان تومي وبرينسيبي التزامها بتعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة المتوازنة للمرأة والرجل في الحياة السياسية والعامّة. ومن الخطوات المهمة في هذا الصدد اعتماد القانون رقم 2022/11 بشأن التكافؤ الذي يضمن التمثيل لكل جنس في القوائم الانتخابية وفي مناصب صنع القرار بحد أدناه 40 في المائة<sup>(7)</sup>. وقد صيغ ذلك القانون ومُوِّل واعتمُد في عام 2022 بدعم من المشروع الإقليمي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأفريقي المسمى "تسريع التصديق على معاهدات الاتحاد الأفريقي وتوطينها وإنفاذها"، وبدعم من الأمم المتحدة أيضاً.

99- والهدف من ذلك القانون هو كفالة المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، والقضاء على الممارسات التمييزية التي لا تزال مستمرة، وتعزيز تكافؤ الفرص في شغل المناصب العامة والسياسية ومزاولة مهامها.

100- ويتجلى التنفيذ الكامل لذلك القانون في تشكيلة الحكومة الدستورية التاسعة عشرة، فأربعة من وزرائها العشر نساء، مما يدل على إحراز تقدم كبير نحو تحقيق التكافؤ في السلطة التنفيذية.

101- لكن الوضع مختلف على مستوى الهيئات التشريعية: ففي الجمعية الوطنية، انتُخبت 8 نساء فقط لشغل مناصب نائبات مقارنة بانتخاب 37 رجلاً، وهو ما يمثل نسبة تمثيل للمرأة قدرها 14,5 في المائة<sup>(8)</sup>، وهذه نسبة تقل كثيراً عن نسبة التمثيل المنصوص عليها في القانون وهي 40 في المائة. ونُفج القانون رقم 3 المتعلق بالأحزاب السياسية في كانون الثاني/يناير 2021 لينصّ على تخصيص حصة أدناها 30 في المائة للنساء في المناصب التي يسري عليها ذلك.

### مكافحة العنف ضد المرأة والعنف الجنسي والجسدي

102- لزيادة الوعي العام بضرورة منع العنف العائلي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة، قامت مؤسسات عامة ومنظمات غير حكومية متعددة بأنشطة تدريبية وتوعوية تهدف إلى زيادة الوعي المجتمعي بحقوق المرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز. ويلاحظ تزايد البلاغات العامة التي تبلغ عن أعمال العنف من هذا القبيل.

103- وأحرز تقدم في تحديد المعايير الجنائية فيما يتعلق بجرائم العنف ضد المرأة.

104- لكن البلد لا يزال يواجه عدداً من الصعوبات ليس أقلها عدم وجود مأوى لضحايا العنف العائلي.

105- واعتمدت الحكومة تدابير متعددة لمكافحة عنف العشير أو الزوج، ومنها ما يلي:

- دعم الضحايا وإحالتهم إلى السلطات القضائية عن طريق مركز المشورة بشأن العنف العائلي؛
- إنجاز مركز المشورة بشأن العنف العائلي حملات توعية لتغيير السلوكيات مستهدفاً الشباب والمراهقين والأزواج في المجتمعات المحلية والمدارس؛
- تدريب ضباط الشرطة والعاملين في مجال الصحة على التعرف على حالات العنف والاعتداء الجنسي؛
- تنفيذ خطة عمل مبادرة "REDE VIDA" لمنع التعرض للإيذاء مرة أخرى؛
- تطبيق اللامركزية في توفير الخدمات للضحايا؛
- إنشاء قاعدة بيانات متكاملة لتسجيل ومتابعة البيانات الجنائية؛
- إقامة خطوط هواتف مجانية مخصصة لإبلاغ الشرطة ومكتب الادعاء العام بحالات الاعتداء الجنسي؛
- تحديد القدرات الاستيعابية والمبادئ التوجيهية لاستقبال ضحايا العنف الجنسي والإهمال والتخلي؛
- توفير قدرات استيعابية لاستقبال ضحايا العنف الجسدي والنفسي المنزلي.

106- وقد ساهمت تلك التدابير في زيادة البلاغات المرفوعة إلى جميع هيكل الدولة في هذا الصدد: مفوضيات شرطة المقاطعات، والشرطة القضائية، ومركز المشورة بشأن العنف العائلي، وشبكة إغاثة النساء، ومكتب الادعاء العام، والمستشفى المركزي.

### ميم- حقوق الطفل (التوصيات 106-128 إلى 106-156)

107- أحرز البلد، منذ تصديقه على اتفاقية حقوق الطفل في عام 1999، تقدماً كبيراً في تعزيز وحماية حقوق الطفل.

108- ووضعت سان تومي وبرينسيبي، بوصفها إحدى الدول الموقعة على الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الطفل، إجراءات لضمان رفاه الأطفال على جميع المستويات (التشريعية والمؤسسية والسياسية والبرنامجية) وإن كانت هناك أوجه قصور لا تزال مستمرة بسبب عدم كفاية الموارد المالية.

109- وفيما يتعلق بسياسات واستراتيجيات منع ومكافحة العنف ضد الأطفال، نُفذت الإجراءات التالية:

- وضع السياسة الوطنية لحماية الطفل في عام 2016 بما يتماشى مع خطط التنمية الأخرى، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر للفترة 2012-2016؛
- مأسسة اللجنة الوطنية للسياسة الوطنية بشأن الطفل في عام 2020؛
- وضع بروتوكول لاستقبال ومتابعة الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي وسوء المعاملة والإهمال والتخلي، بالاشتراك بين مديرية الحماية الاجتماعية ومكتب الادعاء العام ومؤسسات أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

110- وبوصف سان تومي وبرينسيبي من الدول الأطراف في العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، فهي لا تسمح بالعقوبة البدنية. ودأب البلد على اعتماد تدابير لتعزيز حقوق الطفل، بما في ذلك اعتماد تدابير تشريعية لمنع وحظر ومعاقبة أي ممارسة تضر بالسلامة البدنية والنفسية والأخلاقية للأطفال.

111- وتعتزم الدولة تعزيز آليات الإبلاغ من خلال تعديل بروتوكول استقبال الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي وسوء المعاملة والإهمال والتخلي ومتابعة حالتهم، بحيث توضّح المداخل وآليات الإحالة.

112- وينطوي تعديل قانون العقوبات على فرض أحكام عقابية على الاعتداء الجنسي على القاصرين واستغلالهم جنسياً وفقاً للمواد 175 إلى 183 من القانون الساري.

### نون- الفئات الضعيفة (التوصيات 106-157 إلى 106-161)

113- تؤكد الحكومة من جديد التزامها بالإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة وتعزيز حقوقها، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والمجتمعات الريفية والفئات المستبعدة اجتماعياً.

#### الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة

114- لا تزال هناك عوائق تعترض الحصول على الخدمات الصحية وخدمات التعليم الشامل للجميع. فعلى صعيد التعليم، لا يتوفر سوى فصلين للتعليم الأساسي في مدرسة أتاناسيو غوميز. ويلزم تكثيف الجهود لضمان زيادة فرص الحصول على الخدمات، لا سيما في المناطق الريفية وفي الجامعة، لكفالة الإنصاف والإدماج.

115- وفي مجال زيادة الأعمال الشاملة للجميع، استفاد 11 من رواد الأعمال الشباب ذوي الإعاقة السمعية من مبادرة تجريبية أُنجزت في عام 2024، حيث تلقوا في سياقها التدريب على إدارة الأعمال بلغة الإشارة. وفي عام 2025، عُزز تقديم هذا الدعم بالتعاون مع اتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الإمداد بمعدات متخصصة ليستخدمها عمل تجاري للطباعة بطريقة براي. وتُظهر هذه النماذج جدوى الأعمال التجارية الشاملة للجميع وتدعم الاستقلالية الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، ويُوصى بدمجها في برنامج "رينا" الوطني.

### المشاركة الديمقراطية

116- اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأفريقي واللجنة الوطنية للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني تدابير لضمان الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات الانتخابية التشريعية والإقليمية والمحلية في عام 2022:

- إنتاج مواد تثقيفية ميسر الاطلاع عليها؛
- ضمان تيسر الدخول لمراكز الاقتراع؛
- إنجاز حملات توعية لمكافحة الوصم وتعزيز المواطنة الفاعلة.

### الأشخاص ذوو الإعاقة

117- تؤكد الحكومة من جديد التزامها بأن يسود المجتمع الإنصاف وأن يحتضن الجميع وتتنسّر فيه السبل للجميع، لا سيما الأطفال من ذوي الإعاقة الذين يواجهون عوائق نُظمية. وفيما يلي تدابير وسياسات أُتخذت لهذا الغرض:

- تنفيذ قانون الإدماج المقرر في عام 2025؛
- وضع استراتيجية ساو تومي وبرينسيبي لإدماج ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2026-2030، بدعم من الأمم المتحدة؛
- إعداد مذكرة دعوية بشأن تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في تشريع الأول/أكتوبر 2025، بدعم من الأمم المتحدة؛
- توفير التدريب فيما يتعلق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع الأمم المتحدة وشراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- إعلان الالتزام بالإدماج في اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- تنظيم فعاليات شاملة للجميع بمناسبة ذلك اليوم الدولي (حلقات عمل، وعروض، ونزهات)؛
- الشعار المحلي: "الإدماج دون وعي هو إقصاء"؛
- المشاركة النشطة للمجتمع المدني: منظمة FADSTP، وجمعية المكفوفين وضعاف البصر في ساو تومي وبرينسيبي، وغيرهما.

118- وقدمت الأمم المتحدة الدعم إلى البلد في وضع سياسات شاملة للجميع ونظم لتوفير الحماية الاجتماعية ومبادرات للتوعية بما يؤكد أن التنمية المستدامة تتطلب الإدماج الكامل.

## ثالثاً - خاتمة

- 119- يعكس التقرير الوطني الرابع لساو تومي وبرينسيبي بشأن حقوق الإنسان، المقدم في إطار الدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، التقدم المحرز والالتزامات المتعهد بها والتحديات المستمرة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
- 120- وبذلت الدولة جهوداً كبيرة خلال تلك الدورة لتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي، مع التركيز على حماية الفئات الضعيفة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومكافحة تغير المناخ، وتوطيد سيادة القانون. واتخذت أيضاً تدابير لتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء، وتحديث الإدارة العامة، وتعزيز آليات مشاركة المجتمع المدني والتحاور معه.
- 121- لكن لا تزال هناك تحديات كبيرة قائمة، لا سيما من حيث الإتاحة العادلة لإمكانية اللجوء إلى القضاء، ومحدودية الموارد البشرية والتقنية، والحاجة إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في جميع قطاعات المجتمع. وتؤكد الحكومة من جديد التزامها بتنفيذ التوصيات التي قبلتها، وتعزيز التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية، وتشجيع السياسات العامة المستدامة والشاملة للجميع، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.
- 122- وتعرب سان تومي وبرينسيبي من جديد عن استعدادها للحوار البناء مع الشركاء الدوليين وعن عزمها على كفالة احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها لصالح جميع مواطنيها دون تمييز.

## Notes

- <sup>1</sup> (I) Convention pour la prévention du crime de génocide, (II) Convention sur la non-prescription des crimes de guerre et des crimes contre l'humanité, (III) Convention internationale contre l'apartheid dans le sport, (IV) Convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées, (V) Statut de Rome de la Cour pénale internationale, (VI) Convention pour la prévention et la répression du crime de génocide, (VII) Convention de l'UNESCO contre la discrimination dans l'éducation, (VIII) Convention sur la protection et la promotion de la diversité des expressions culturelles, (IX) Conventions de 1954 et 1961 sur le statut des apatrides, (X) Convention de 1954 relative au statut des apatrides et Convention de 1961 sur la réduction des cas d'apatridie et les Protocoles facultatifs suivants : (XI) à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, (XII) au Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, (XIII) à la Convention relative aux droits de l'enfant concernant l'implication des enfants dans les conflits armés, (XIV) à la Convention relative aux droits de l'enfant établissant une procédure de présentation de communications, (XV) Protocole optionnel à la Convention relative aux droits des personnes handicapées, (XVI) Protocole facultatif au Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels.
- <sup>2</sup> D'autres mesures législatives avaient déjà été adoptées auparavant.
- (a) La loi n° 8/2010 relative à la défense nationale et aux forces armées prévoit la participation de tous les citoyens dans les rangs militaires et paramilitaires ;
- (b) La loi n° 11/2008 relative à la violence domestique ;
- (c) La loi n° 12/2008 – Loi sur le renforcement des mécanismes de protection juridique des victimes de crimes de violence domestique et familiale ;
- (d) La loi n° 19/2009 – Loi approuvant le nouveau code de procédure pénale ;
- (e) La loi n° 6/2012 – Loi approuvant le nouveau code pénal ;
- (f) La loi n° 6/2019 – Code du travail, nous trouvons : l'article 15 (Concept de discrimination) ; article 16 (Droit à l'égalité dans l'accès à l'emploi et au travail) ; article 17 (Interdiction de la discrimination), article 21 (Accès à l'emploi, à l'activité professionnelle et à la formation), article 22 (Conditions de travail) et article 23 (Carrière professionnelle), etc. ;
- (g) La loi n° 19/2018 – Code de la famille, nous notons l'article 79 (Égalité des époux) ; l'article 80 (Direction et représentation de la famille) ; l'article 81. (Devoirs des époux) ; article 82 (Domicile familial), 84 (Devoir d'assistance) ; article 85 (Devoir de contribuer aux charges de la vie familiale).
- (h) La loi n° 4/2018 – Loi fondamentale sur le système éducatif.
- Outre ces diplômes, la RDSTP a également ratifié les instruments juridiques internationaux et

régionaux les plus importants qui interdisent expressément toutes les formes de discrimination, à savoir : la Convention internationale sur l'élimination et la répression du crime d'apartheid ; la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (CEDAW) ; le Protocole facultatif à la CEDAW ; la Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale (ICERD) et la Convention relative aux droits des personnes handicapées.

Des dispositions ont été introduites dans le Code pénal en vigueur qui préviennent et interdisent toutes les formes de discrimination et de violence à l'égard des femmes, prévoyant des mesures punitives contre les crimes : contre la vie (articles 129 à 136) ; contre la vie intra-utérine (articles 137 à 140) ; contre l'intégrité physique (articles 141 à 152) ; contre la liberté des personnes (articles 153 à 165) et contre la liberté et l'autodétermination sexuelles (articles 166 à 183). Dans ce contexte spécifique, on peut citer : le défaut d'assistance matérielle à la famille, art. 260 ; le défaut d'assistance matérielle hors mariage, art. 261 ; l'abandon du conjoint ou de l'enfant en danger moral ; les mauvais traitements ou la surcharge des mineurs et des subordonnés et la violence domestique, art. 152 ; et la bigamie, art. 256.

- <sup>3</sup> Cette loi stipule que « en l'absence d'une législation spécifique sur la parité entre les sexes, les partis politiques doivent, lors de l'établissement de leurs listes de candidats aux élections pour les organes du pouvoir politique, respecter le principe d'égalité entre les sexes dans les sièges éligibles, et il appartient à la Cour constitutionnelle de vérifier le respect de ce principe ».
- <sup>4</sup> Le cas 25 novembre 2022 porte sur un événement au cours duquel quatre hommes ont été torturés et tués violemment après avoir tenté de s'introduire dans une caserne militaire.
- <sup>5</sup> Cette mobilisation multilatérale illustre la portée stratégique du soutien reçu, en ce qu'elle a permis de renforcer la légitimité et la crédibilité du processus judiciaire, tout en assurant une plus grande transparence dans la conduite des investigations.
- <sup>6</sup> Le gouvernement a également créé le projet ERGUES (Enseignement et réforme de la gouvernance éducative à São Tomé et Príncipe). Ce projet mise sur une éducation de qualité, inclusive et équitable comme axe central d'intervention dans le secteur de la coopération au développement. L'initiative est mise en œuvre en partenariat avec le ministère de l'Éducation, de la Culture et des Sciences (MECC) et l'Université de São Tomé et Príncipe (USTP), et se concentre sur quatre axes d'intervention prioritaires définis par le gouvernement :
  - (a) Enseignement technique et professionnel avec double certification ;
  - (b) Production de matériel didactique numérique pour l'enseignement primaire et secondaire ;
  - (c) Formation des enseignants et recherche en matière d'éducation ;
  - (d) Renforcement des capacités institutionnelles du MECC.

Le projet est principalement financé par la coopération portugaise, par l'intermédiaire de Camões, I.P., et cofinancé par les institutions partenaires impliquées dans sa mise en œuvre : AMVF (entité coordinatrice), Université d'Aveiro, Université d'Évora, Institut polytechnique de Santarém et Université catholique portugaise. Ces entités apportent leur savoir-faire technique et l'expérience acquise lors de précédents projets de coopération dans le pays.
- <sup>7</sup> Pour plus d'informations, cliquez ici : [LEI DA PARIDADE | As Nações Unidas em São Tomé e Príncipe](#).
- <sup>8</sup> D'autres statistiques sur la représentation féminine à São Tomé-et-Príncipe peuvent être consultées ici : <https://saotomeeprincipe.un.org/pt/292927-resumo-informativo-com-estat%C3%ADsticas-de-g%C3%A9nero>.